رأي القدس

وقف اطلاق النار وفرص نجاحه

■ يصعب علينا التكهن بمدى قدرة اتفاق وقف اطلاق النار بين الفلسطينيين والاسرائيليين الذي اعلن امس الاول على الصمود، ولكن التجارب السابقة علمتنا ان مثل هذه الاتفاقات لا تعمر طويلا، لانها تأتي دائما لخدمة مصالح اسرائيلية ملحة، وبهدف تمرير بعض المخططات.

فجميع اتفاقات وقف اطلاق النار السابقة انهارت بسبب اختراقها اسرائيليا، واستئناف عمليات الاغتيال والتوغل في الاراضي الفلسطينية، وعدم الالتزام ببعض بنودها الاساسية. فاذا اخذنا الاتفاق الذي جرى التوصل اليه في قمة شرم الشيخ الرباعية بحضور اريل شارون، والرئيس محمود عباس، والعاهل الاردني الملك عبد الله الثاني وبرعاية الرئيس المصري حسني مبارك، وبدعم من الرئيس جورج بوش، فان الجانب الفلسطيني كان الاكثر التزاما ببنوده، وخاصة من قبل حركة المقاومة الاسلامية «حماس» التي اوقفت كل عملياتها الاستشهادية لاكثر من عام ونصف العام. بينما لم تلتزم حكومة شارون باي من التزاماتها وخاصة الافراج عن الاسرى، ووقف عمليات الاغتيال لقادة ونشطاء المقاومة.

قطعا هناك بعض اوجه الاختلاف بين الاتفاقات السابقة والاتفاق الحالي، ابرزها القلق الاسرائيلي المتعاظم من سقوط الصواريخ الفلسطينية على المدن الجنوبية شمال قطاع غزة، وزيادة الضغوط الدولية على الدولة العبرية بسبب افراطها في استخدام القوة، وارتكابها عددا من المجازر في صفوف الابرياء، كانت آخرها مجزرة بيت حانون، وتدهور الاوضاع المعيشية في صفوف الفلسطينيين بعد تسعة اشهر من الحصار المالي التجويعي الخانق.

ولكن عوامل تفجير هذا الاتفاق موجودة، رغم كل الوعود المفاجئة التي اطلقها ايهود اولمرت رئيس الوزراء الاسرائيلي، مثل الانسحابات والافراج عن الاسرى، واعادة الاموال المجمدة، وفك الحصار التجويعي، والعودة الى التفاوض على قضايا المرحلة النهائية وصولا الى دولة فلسطينية مستقلة. فاولمرت اشترط تنازل الفلسطينيين عن حق العودة مقابل تنفيذ حزمة الوعود هذه.

ولا نعتقد انه يوجد لاجيء فلسطيني واحد يقبل بالتنازل عن هذا الحق التاريخي، باستثناء شخص واحد هو السيد ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية والشريك في مبادرة جنيف الشهيرة.

حق العودة هو اساس القضية الفلسطينية وهو الاساس الذي ارتكزت عليه ثورة الشعب الفلسطيني ومقاومته التي انطلقت من مخيمات الشتات في دمشق وبيروت وعمان والضفة وغزة. فالثورة انطلقت من اجل اعادة اللاجئين الى وطنهم، وقيام الدولة الفلسطينية العلمانية التي تضم جميع الاديان والاعراق على اساس المساواة ودون اي تفرقة.

أول قصيدة ايهود اولمرت كفر، وكل وعوده هذه، رغم ما تنطوي عليه من تنازلات، تبدو مسمومة، او بالاحرى «ملغومة». فهو يحدد منذ الآن نتائج مفاوضات المرحلة النهائية قبل ان تبدأ، ويفرض شروطه المسبقة على الفلسطينيين، ولذلك نرى ان اتفاق وقف اطلاق النار هو مجرد هدنة قصيرة لالتقاط الانفاس، تعود بعدها الاوضاع الى ما كانت عليه قبل التوصل اليه.

معضلة السوبر ـ تنظيم في صراعات الإسلاميين في السودان

عبدالوهاب الأفندي *

■ للفيلسوف البريطاني النمساوي الأصل لودفيغ فيتغنشتاين نظرية في استخدام اللغة قد تبدو سطحية في ظاهرها ولكنها ذات مغزى عميق جداً. هذه النظرية التي تعرف بنظرية (أو مقولة) اللغة الخاصة تتلخص في القول باستحالة وجود لغة خاصة لا يعرف قوانينها إلا متكلم واحد، لأنه لو وجدت لغة من هذا النوع لاستحال تصحيح الخطأ والنسيان فيها. فلو أن الشخص المعني نسي أو استشكل عليه معنى عبارة معينة، فإلى من يلجأ لإرشاده إلى الصواب إذا كان هو الوحيد الذي يفهم اللغة المعنية وقواعدها؟ وينتهي فيتغنشتاين بناء على هذه الحجة إلى القول بأن اللغة هي في جوهرها ظاهرة اجتماعية أولاً وأخيراً.

أستعيد هذه المقولة الفلسفية لأسلط الضوء على جانب مهم من الجدل الدائر حول صراعات «الإسلاميين» في السودان، والذي أعاد الأخ د. التجاني عبدالقادر فتح النقاش حوله مؤخراً، فحرك أشجان كثيرين أدلوا بدلوهم في هذا السجال، منهم الشيخ إبراهيم السنوسي والعقيد محمد الأمين خليفة وأخيراً الأستاذ محبوب عبدالسلام. وقد يكون كثيرون آخرون قد ساهموا في هذا الجدل لم تصلني مساهماتهم. (وأنا أضع عبارة الإسلاميين بين مزدوجتين هنا لأن من يقرأ هذا المقال سيصل إلى خلاصة إن هذا الوصف لم يعد من الممكن استخدامه في حق من نتحدث عنهم). والنقطة التي أرمي إليها تتعلق أساساً بدور الجهاز الذي أطلقت عليه تسمية السوبر ـ تنظيم، وهو جهاز سري لا يخضع لأي مساءلة من جهة أخرى في التنظيم الأوسع (ما عدا القيادة العليا ممثلة في شخص الأمين العام) تحديداً لأنه أساساً غير معروف لأي جهة أخرى. فهذا الجهاز المنغلق على ذاته قد طور منذ البداية «لغة خاصة» هي مرجعية نفسها. فإذا قال اليوم إن عقيدة الإسلام تقتضي شن الحرب على أمريكا والعالم، كان الأمر كذلك، وإذا عاد إلى الافتخار بتقديم الخدمات إلى جهاز المخابرات المركزية الأمريكية، أصبح هذا هو الجهاد الذي فرض عين على كل مسلم ومسلمة.

وقد اتضح هذا الدور المحوري لـ«السوبر ـ تنظيم» منذ اللحظات الاولى لانقلاب الثلاثين من حزيران (يونيو) عام 1989، بدءاً من كون الانقلاب نفسه ودور الحركة الإسلامية فيه كان مفاجأة لأغلب من كانوا نظرياً يمثلون القيادة العليا للتنظيم، ولكنهم وجدوا أنفسهم فجأة على هامش الهامش. وقد علق أحد الإخوة بأن أول ما كشف الانقلاب عنه هو أن كثيرين ممن كنا نعتقد أنهم أهل الحل والعقد في التنظيم اتكشف الأمر فإذا بهم ليس لهم من الأمر شيء، بل أصبحوا من المتفرجين مثل غيرهم.

ولم تكن خطة الانقلاب وحدها هي السر الذي استأثر به رجال الحلقة الداخلية السرية، بل أيضاً مسار الحكم بعد ذلك، وفلسفته وغايته النهائية. وفي الجدل الذي دار مؤخراً كان محور الخلاف هو حقيقة ما وصف بأنه الخطة السرية للنظام التي يؤكد البعض أنه كان متفقاً عليها، بل كانت مكتوبة وموثقة ومؤكدة بالأيمان المغلظة، بينما يقول آخرون، على رأسهم التجاني، بأن المشكلة هي عدم وجود خطة من هذا النوع أصلاً.

وهنا نعود إلى حجة فيتغنشتاين حول اللغة الخاصة، ذلك أنه لو كانت هناك خطة فإنها كانت بالتعريف خطة سرية، لا يعرف عنها أحد شيئاً سوى الطرفين المتخاصمين الآن، وبالتالي لا توجد أي آلية مستقلة للتحقق من وجودها أو حسم الخلاف في التأويلات والتفسيرات لها. وأنا أضيف أن هذا الأمر كان متعمداً، لأن القيادة لم تكن تريد أن تقيد نفسها بأي قيد، بما في ذلك خطة تضعها بنفسها. ولهذا جاء حل التنظيم وابتداع أدوات سياسية جديدة تتمحور حول الأجهزة الأمنية والأذرع السرية الأخرى لـ«السوبر ـ تنظيم»، بما في ذلك أجهزة التمويل السري.

أقول هذا ليس رجماً بالغيب، وإنما لأنني شخصياً سعيت لاستجلاء الأمر ممن كنت أفترض أن عندهم الخبر اليقين، بدءاً من الشيخ الترابي. وقد تلقيت مرة وعداً وموعداً باطلاعي إن لم يكن على الخطة، فعلى الأقل على الخطط العامة للتفكير الذي يحكم توجهات الحكم، ولكن الموعد ألغي في آخر لحظة لأسباب لم تشرح لي ولم يحدد بديل عنه حتى اليوم. وقد حدث الشيء نفسه في أمر أقل شأناً، وهو سياسة الحكومة حول الجنوب. وقد طلبت أكثر من مرة، بصفتي من المشاركين في وفود التفاوض حول الجنوب، عقد اجتماع يتم فيه التداول حول السياسة العامة في هذا المجال، وهو أمر لم يتم حتى اليوم. وربما يقول قائل ـ وهو إلى حد ما محق في ذلك ـ أن هذا الأمر لا يتعلق بغياب الخطط في هذه المجالات، بل برفض إطلاع غير أهل الشأن عليها. ولكنني بعد عدة سنوات من الإلحاح أبلغت من أحد الأشخاص من «أهل الشأن» بأنه لم تكن توجد أي سياسة متفق عليها حول الجنوب. وقد قال لي ذلك الشخص بالحرف الواحد: «أنا المسؤول عن تنسيق السياسات حول الجنوب، وأنا أقول لك بأنه لا توجد سياسة. الجيش له سياسة منفصلة للجنوب، والأجهزة الامنية لها سياسة أخرى، وصندوق إعمار الجنوب له سياسة ثالثة، ومنظمة الدعوة سياسة رابعة، وفلان له سياسة أخرى، وقس على ذلك».

وقد أشار التجاني عبدالقادر إلى حادث الاعتداء على الشيخ الترابي في كندا في صيف عام 1992 باعتبار أنه كان عاملاً حاسماً في تأجيج صراع السلطة. وفي حقيقة الأمر إن ذلك الحادث كشف لأول مرة لكل ذي شأن أنه لا الحركة ولا الدولة كانت لهما خطة، لأن الكل ترك التفكير كله لسيادة «الأمين العام». وهكذا وجد الجميع أنفسهم في أيام غيبوبة الزعيم وكأنهم مركب بلا شراع ولا بوصلة. وبعد الحادث لم يصبح ممكناً أن يعزي المرء نفسه عن جهله بخبايا الأمور بالاعتقاد، شأن الغالبية، بأن الشيخ على الأقل يعلم، مما طرح العديد من الأسئلة التي لم تجد أجوبة.

الأمر لم يتغير كثيراً الآن، وما يزال التفكير ممنوعاً، والمشاركة في الحكم، سواء لأنصار المؤتمر الوطني أو المتحالفين معهم، هي مشاركة من يسمع ويطيع، ولا يجرؤ عن السؤال عن الاتجاه الذي تتجه إليه السفينة. الفرق أنه في الفترة الأولى كان هناك وهم يسوق بأن هناك تفكيراً يتم، وإن كان المفكر شخصاً واحداً. أما الآن فإن هذا الوهم لا وجود له. في المرحلة السابقة، كانت الأجهزة الأمنية وبقية مركبات السوبر ـ تنظيم تستمد شرعيتها من كونها الذراع التنفيذية للمشروع الإسلامي الذي كان يشبه ملابس الفرعون الخفية الشفافة، أما اليوم فإن لا أحد يدعي هذه الدعوى، لأن الكل أصبح يعرف أن الفرعون عار من كل ما يستره. والحقيقة إن الفرق يكاد يكون معدوماً بين الحالين. فكما يتضح من نظرية اللغة الخاصة، فإن المشروع الإسلامي السري الذي لا يعرف تفاصيله إلا شخص واحد، أو جهاز واحد، وهو وهم كبير، لأن الشخص أو التنظيم المعني يملك حق توصيف المشروع المعين كيفما شاء.

القول إذن بوجود خطة سرية هو غير ذي موضوع، لأن وجود مثل هذه الخطة وعدمها سواء، خاصة حين تصبح موضوع خلاف بين أطرافها المزعومين. وقد اتضح الآن بالتجربة ما كنا حذرنا منه منذ أكثر من عشر سنوات من أن الاعتماد على تنظيم سري هو مرجعية نفسه والخصم والحكم في كل أمر هو أقصر طريق إلى التهلكة. ولم يكن ذلك التحذير حينها رجماً بالغيب، لأن نفس التجربة كانت قد اتبعت في الدول الشيوعية وكثر من الجمهوريات العربية، حيث كان الأمر ينتهي دائماً بنتيجة واحدة: دولة المنظمة السرية التي تدار كما تدار المافيا، ويهيمن عليها فرد واحد، قد يشاركه بعض أفراد أسرته وبطانته المقربين المغانم، ولكن السلطة تبقى له وحده. وقد كان «الحزب الحاكم» دائماً أول ضحايا هذا الوضع. في عهد ستالين أعدم أو سجن غالبية أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي. وقد لاقى المصير نفسه قادة أحزاب البعث في سورية والعراق وأعضاء مجالس قيادة الثورية في كل بلد ثوري. ولعل الصين تمثل القمة في هذه التراجيديا الكوميدية، ليس فقط لما أصاب قيادات الحزب الشيوعي من ضحايا التصفيات والثورات الثقافية، بل لأن ذلك الحزب الذي يتسمى بالشيوعية يقود اليوم أكثر النظم الرأسمالية شراسة وبشاعة في العالم.

وبالمثل فإن دولة السوبر ـ تنظيم في السودان ظلت حرباً على الحركة الإسلامية، وهو وضع لم يستجد مع الإنشقاق كما يريد البعض أن يوهمنا. ذلك أن ملاحقة من كانوا يطالبون بإحياء التنظيم إلى درجة الاعتقال والتعذيب للبعض سبق الانشقاق بوقت طويل. وقد أخبرني أحد الإخوة الذين تعرضوا لمحنة من هذا النوع أن ضابط الأمن الذي تولى إجراءات إطلاق سراحه قال له بالحرف الواحد: «نرجو أن تكون قد تعلمت الدرس، ومن الآن فصاعداً إذا قلنا لك اتجه يميناً تتجه يميناً، وإذا قلنا يساراً فيساراً». ولم يجرؤ صاحبنا على الاعتراض خشية ألا يطلق سراحه إن فعل.

والشاهد هنا ليس هو فقط طلب الطاعة العمياء من المفروض فيهم أنهم رجال التنظيم البارزون، بل استخدام ضمير المتكلمين من قبل ضابط الأمن الذي يعتبر نفسه المتحدث باسم السلطة المطلقة التي تطاع بدون سؤال أو تفكير. وقد رأينا في الآونة الأخيرة أن الأمر يتعدى الحرب على أي حركة إسلامية مستقلة إلى محاصرة ما يسمى بـ«الحركة الإسلامية»، الجهاز الذي أنشأه المؤتمر الوطني الحاكم ليكون «ذراعة الإسلامية» في أكثر الاعترافات صراحة من المجموعة الحاكمة بأن الخيار الإسلامي لم يعد الحاكم لتوجهاتها، وإنما هو اهتمام جانبي تشغل به بعض أنصارها، مثل ما تنشىء بعض الأحزاب في داخلها جمعيات «أصدقاء إسرائيل» وما شابه لإرضاء بعض جماعات الضغط داخلها. ومع ذلك شهدنا في أكثر من مناسبة تحركات قوية لمنع هذه الحركة من حتى مجرد الحصول على استقلال شكلي عبر انتخاب قادتها الموالين المطيعين بحرية.

الأخ التجاني حذر من أن ابتلاع الأجهزة للتنظيم يقود إلى محذور آخر، هو ابتلاع القبيلة للتنظيم. وما نشهده اليوم هو اجتماع هذه السيئات إضافة إلى انتشار الفساد وهيمنة أسر بعينها على نواحي مهمة من الاقتصاد. الفساد هو أيضاً ليس بتطور جديد كما يسعى بعض منتقدي الحكومة من الإسلاميين (سابقاً) لإيهامنا، لأن الفساد يعتبر جزءاً أساسياً من هيكلية السوبر ـ تنظيم. فالحديث عن الفساد بالنسبة للتنظيم السري الذي لا يحاسبه أحد لا معنى له، لأن كل ما يفعله ذلك التنظيم هو مشروع عنده وفساد موضوعياً. فهو يجمع الأموال من مصادر مجهولة ويوزعها في مصارف يقررها هو. وقد استفاد كثير من قادة التنظيم من هذا الفساد، إما مباشرة عبر تمويل التنظيم لنشاطهم أو حتى حياتهم الشخصية، أو عبر وضعهم في مناصب لم يكونوا أهلاً لها، أو إيثارهم بالعقود إن كانوا من رجال الأعمال. وقد كثرت منذ الانقلاب الشركات والمؤسسات التنظيمية والحكومية وشبه الحكومية التي أثرى كثير من أهل الولاء من العمل فيها. فالفساد جزء لا يتجزأ من بنية دولة المنظمة السرية، والسودان ليس بدعاً في ذلك فما من دولة عربية إلا وهي واقعة في براثن هذا الأخطبوط المتمثل في ثلاثي القلة الحاكمة وأجهزتها الأمنية وبطانتها وشركائها من الفاسدين والمفسدين.

هناك واقعة كنا نرويها على سبيل النكتة، وملخصها أن الفريق عمر البشير قال لمضيفه أثناء زيارته لبلد خليجي وهو يبرر لانقلابه: «هل تصدق أن السودان هذا البلد الشاسع المعقد كانت تحكمه أسرتان فقط؟» ولم يدرك البشير ومساعدوه حجم الخطأ الذي وقع فيه إلا عندما أشاح الحاكم الخليجي بوجهه ولم يعلق، فتذكر القوم حينها أنهم يتحدثون مع حاكم بلد لا تحكمه أسرة واحدة فقط، بل رجل واحد. ولعل أكثر الأمور مأساوية في تجربتنا المعاصرة هو أن هذه الواقعة لم تعد للأسف نكتة نتندر بها، وإنما عنوان مأساة بلد ومحنة دين.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

علاقة وصايا بيكر ـ هاملتون بالاحداث الدامية في العراق

عوني القلمجي *

■ المطلوب من المحتل واعوانه، من حكومة وبرلمان واجهزة امنية وشرطة وأحزاب وتجمعات مرتبطة به ومن الاتباع والمريدين، ان يقدموا الدليل على ان من قام بالمذابح بحق اهلنا في مدينة الصدر هم من السنة، او من القادمين من خارج الحدود، وان يثبتوا بالمقابل بان من قام بالمذابح بحق اهلنا في الاعظمية والصليخ وغيرها هم من الشيعة. في حين ان هناك مئات الدلائل تشير الى ان من قام بالمذابح في كل المناطق، هم جهة واحدة: هي الاحتلال ومليشيات السلطة وعدد من المخابرات الايرانية والموساد الاسرائيلي وفرق الموت والقوات الخاصة التي شكلها نيغروبنتي عندما كان سفيرا في العراق. فالبينة على من ادعى واليمين على من انكر، والشعب العراقي قال كلمته ان قام بهذه المذابح هم المحتلون واعوانهم.. وفي كل الاحوال فعندما لا يتوفر الدليل على مرتكب الجريمة، يجري البحث عن صاحب المصلحة في ارتكابها. فهل من مصلحة عراقي ان يقتل نفسه؟

منذ احتلال العراق ولغاية يومنا هذا، والصراع بين الشعب العراقي ممثلا بالمقاومة المسلحة وبين قوات الاحتلال، يزداد ضراوة ويتخذ اشكالا متعددة، عسكرية وسياسية واجتماعية وثقافية. وفي الشهور الاخيرة اتضح عمق المازق الذي تعاني منه قوات الاحتلال من جهاته الاربع، فشل عسكري واخر سياسي وثالث تمثل في حكومة وبرلمان ودستور لا حول لها ولا قوة، ورابع نقمة في العالم ضد بوش. باختصار وبوضوح، فان امريكا باحتلالها العراق ولجهلها بطبيعة الشعب العراقي وعدم توقعها صدمة ورعب المقاومه العراقية، اوقعت نفسها في مستنقع شبيه بمستنقع فيتنام ان لم يكن اشد، حيث بدأت بالظهور معالم الهزيمة التي هي ذاتها كانت المقدمات للهزيمة في فييتنام، والمتمثلة في ارتفاع حجم الخسائر على غير ما كان متوقعا، وفي ارتفاع حجم التكاليف المالية إلى درجة الإرهاق، وفي داخل امريكا فالناخبون الأمريكيون أدانوا ادارة بوش، وخسر الجمهوريون مجلسي الكونغرس الأمريكي بسبب عدوانه على العراق.

لو كان للادارة الامريكية وبوش وصقوره ذاكرة، لانسحبوا من العراق وفق مبدأ (نصف الخسارة ربح) لان الاصرار على التغابي او الغباء سيؤدي الى الخسارة الكاملة. فالرئيس الامريكي نيكسون الذي رفع حينها شعار «لن ننسحب ولن نتعب ولن نهزم» مثلما يكرر بوش، قد شكل لجنة لتدارس الوضع في فيتنام، فاستدعى حكيما مثل بيكر اسمه كلارك كليفورد، ساهم في حياته في صنع القرارات التي كان من شأنها الحفاظ على امن امريكا. وفي كانون الاول (ديسمبر) عام 1968، عين نيكسون كليفورد بعد فوزه بالانتخابات رئيسا للجنة تضم مجموعة من المستشارين لتحقيق نصر كامل في فييتنام. وعقد نيكسون عدة اجتماعات معها، توصل فيها الجميع الى الاقتناع بتوصيات كلارك كليفورد. وفي مقدمتها زيادة عديد القوات الأمريكية وتكثيف الغارات الجوية وتقوية الحكومة والجيش الفيتنامي والشرطة وتهدئة الاوضاع مع دول الجوار مثل كمبوديا ولاوس. وهكذا بعد تثبيت سلطة نيكسون في كانون الثاني (يناير) 1969 تم توسيع نطاق الحرب التي قادت الى الهزيمة بدل ان تقود النصر الكامل.

وهذا ما يجري الاعداد له الان من احتمال زيادة القوات الامريكية في العراق، واشراك سورية وايران بفاعلية اكبر في الحل. لكن الفرق الوحيد بين الرجلين الحكيمين، ان بيكر زاد على سلفه كليفورد مسألة تقسيم العراق، بين مجموعاته الثلاث، كما قال، وتكليف الحكومة المركزية الضعيفة بمهمة توزيع عائدات النفط والملف الخارجي وحماية الحدود. ولكي يتحقق هذا الهدف تم اقرار قانون الاقاليم في الحادي عشر من الشهر الماضي. وكما اشرنا في مقال سابق فان الجديد في هذا القانون ليس ما تضمنه من بنود، فهو يبقى صورة طبق الاصل عن قانون ادارة الدولة في عهد بول بريمر، وانما الجديد فيه، ان الادارة الامريكية اعتبرته احد الحلول لتحقيق النصر. كونه يعطي الضوء الاخضر لزعماء المليشيات، للشروع بتمزيق العراق الى اكثر من ثلاث دول، من خلال استغلال المادة 118 من «الدستور الدائم»، والتي منحت الحق لكل محافظة او اكثر بتشكيل اقليم مستقل، على امل نشوب صراعات مسلحة على النفوذ والسلطة والثروة، لتنتهي الى حروب طائفية وعرقية، كون هذه المحافظات، متداخلة ومتزاوجة ومتمازجة على المستوى البشري. ولما فشل القانون في تحقيق الهدف ودخول المجتمع العراقي في تلك الحروب، قام الاحتلال واعوانه بهذه المذابح على امل الوصول الى الهدف ذاته.

دعونا من الطابع العام التي اتسمت به المذابح، وشملت عن سابق اصرار وتعمد المناطق التي يسكن غالبيتها السنة، مما أوهم بعض الكتاب وخاصة الكتاب العرب، بان ما يجري في العراق هو حرب طائفية بين الشيعة والسنة. ونعتقد ان فهما كهذا، مرده عدم معرفة كافية بطبيعة المجتمع العراقي وقوة لحمته وتعايش فئاته ومكوناته، ومنها الدينية والمذهبية او الطائفية. ودعونا ايضا من دعم الاحزاب الصفوية لهذا التوجه الخطير كونها احزابا مرتبطة بالاحتلال وبايران والتي من مصلحتهم جميعا تقسيم العراق واقامة دولة في جنوبه لصالح ايران، بعد ان اصبح شمال الوطن ما يشبه الدولة المستقلة. وكما فشلت مثل هذه المحاولات الغادرة بعد تفجير مرقد الامامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء لاثارة فتنة بين الشيعة والسنية، فان هذه المحاولة الجديدة ستلاقي ذات المصير. فكل الانباء والاستطلاعات اكدت بان العراقيين قد حملوا الاحتلال واعوانه مسؤولية ما حدث.

ومثل هذا الامر ليس غريبا على العراقيين، فالتعددية في العراق كانت على الدوام مصدر قوة وابداع وليس مصدر للفرقة والاقتتال وتاريخ العراق شاهد على ذلك. فخلال اربعة قرون من تاريخ العراق وعلى وجه التحديد فترة خضوع العراق للامبراطورية العثمانية، كان السنة يحمون الشيعة من بطش الاتراك والشيعة يحمون السنة من بطش الصفويين اذا غزوا العراق، والاكثر من هذا ان الوحدة بين الطائفتين الكبيرتين، تزداد متانة حين يتعرض الوطن للعدوان الخارجي. فبعد هزيمة الامبراطورية العثمانية ووقوع العراق تحت الاحتلال البريطاني عام 1918، توحد الشيعة والسنة في جبهة واحدة لمقاومة القوات الغازية، وتوجوا وحدتهم في ثورة العشرين. ومع كل محاولة قام بها الاحتلال البريطاني لاثارة فتنة طائفية، كان الرد عليها اشتراك السنة والشيعة في الاحتفالات الدينية لكل منهما، وغالبا ما تنتهي بخطابات واشعار سياسية تهدد الانكليز وتتوعدهم ان لم يغادروا ارض العراق الطاهرة.

لاشك بان ما حدث ويحدث خطير جدا، وان الاحتلال واعوانه سيقدمون على محاولات شبيهة بتلك أو اشد ايلاما، وان الاعتماد كثيرا على تاريخ وحدة المجتمع العراقي وقوة وصلابة تعدديته، يعد نوعا من الهروب الى الامام وتخلي عن المسؤولية الوطنية، لكن تضخيم ما حدث ووصفه على انه حرب طائفية انفلتت من عقالها ومن الصعب وقفها، يخالف الحقيقة والواقع. فحرب الطوائف تقوم عادة بين طائفة بمجموعها وطائفة اخرى بمجموعها، الى ان تنتهي بانتصار احداها على الاخرى او تنتهي لان تأخذ كل طائفة «حصة» من الوطن، وتقيم نظامها الخاص بها، وتكون الدولة مجرد غطاء قانوني لا حول لها ولا قوة. والوقائع الاولية تشير الى ان من قام بهذه المذابح هم مليشيات السلطة وفرق الموت ومغاوير الداخلية، بالضبط مثلما اكدت الوقائع الدامغة بعد تفجير مرقد الامامين الهادي والعسكري في سامراء. وهذا ما يفسر لماذا شهدت حينها مثلما تشهد الان العديد من مناطق واحياء متفرقة من العراق، دوريات مشتركة من السنة والشيعة لحماية ارواح الابرياء وكذلك حماية المساجد والحسينيات، على الرغم من التعتيم الاعلامي على مثل هذه الظواهر.

وفي كل الاحوال فان تلك المذابح التي شهدتها الايام الماضية والتي ما زالت ذيولها ممتدة حتى هذا اليوم، هي وجه اخر من وجوه الحرب الدائرة بين قوات الاحتلال وبين المقاومة الوطنية العراقية، حيث بلغت الحرب مرحلة متقدمة، بعد ان بدأت تلوح في الافق علامات هزيمة قوات الاحتلال جراء الخسائر الكبيرة في صفوفها وفقدان الادارة الامريكية لاسلحتها العسكرية والسياسية وعدم قدرتها على تبرير احتلالها للعراق امام الرأي العام العالمي وحتى امام الرأي العام الامريكي، في وقت عجزت فيه الادارة الامريكية عن بناء جيش محلي لمساعدتها على اعادة انتشار قواتها خارج المدن، لتقليل خسائرها البشرية والمادية. الامر الذي دعاها الى طلب النجدة من سورية وايران لايجاد حل لازمتها عبر زيادة دعمها للاحتلال. وفي هذا السياق جاءت زيارة وزير الخارجية السوري الى بغداد، واللقاءات العلنية والسرية بين الامريكيين والايرانيين. ومع ذلك فلا زال الصراع معقدا بما فيه الكفاية، على الرغم من ان طريق المقاومة واضح وجلي، كونه محصورا بهدف اكثر وضوحا وهو تحرير العراق، وعلى اساس ذلك سيظل عمل المقاومة مستمرا ومتصاعدا على جميع الجبهات العسكرية والسياسية والتنظيمية، ومن جهة اخرى فان المقاومة قد اعدت العدة لمواجهة اي عمل او فعل من هذا النوع وخاصة ما يستهدف تمزيق الوحدة الوطنية. هذا الصراع الدموي سينتهي حتما الى طرد المحتل وتحرير العراق واقامة النظام الديمقراطي، الذي يكفل لجميع المواطنين حقوقهم كاملة غير منقوصة، كما يكفل العيش في ظل اجواء التآخي والتسامح المعهودة عبر العصور.

* كاتب من العراق

السعودية وموقفها من الاصلاحيين والمعارضين

د. محمد صالح المسفر

■ لا أبالغ إذا قلت إن الملك عبد الله ال سعود يتمتع بشعبية كبيرة ليس في داخل بلاده وإنما في العالم العربي على الرغم من الموقف السلبي للمملكة السعودية الأخير في شأن المقاومة اللبنانية إبان الحرب السادسة على لبنان وما تلاها من بيانات حكومية لم تكن في نسق واحد. صحيح ان ذلك الموقف أثر تأثيرا كبيرا على مكانة المملكة وتداول الناس وأهل القلم ذلك الموقف السلبي من المقاومة، البعض راح يعطي مبررات غير مقنعة مؤدى تلك التبريرات ان المملكة تخشى هيمنة طرف لبناني على طرف آخر تحت ذريعة التدخل الإيراني، والبعض الآخر من أصحاب نظرية المؤامرة يقولون إن هذه أول مواجهة عسكرية بين لبنان ـ حزب الله ـ وإسرائيل تحدث في زمن الملك عبد الله وكان موقف المملكة في هذا المجال يختلف عن مواقفها السابقة، فقيل إن هذا الموقف أريد به إحراجا لإدارة الملك عبد الله للسياسة الخارجية للمملكة. وذهب رأي حاقد يقول إن قرار المملكة في هذا الشأن كان تنفيذا لأوامر أمريكية، وأجج هذا الرأي ما تناولته الصحافة العربية والأجنبية بان هناك اتصالات بين المملكة وإسرائيل، وراح أنصار هذا الرأي يبررون اتصال المملكة بإسرائيل الهدف منه استرداد الجزر السعودية الواقعة في شمال البحر الأحمر التي احتلتها إسرائيل في حرب 1967، وان الملك عبد الله يعمل جاهدا لاسترداد تلك الجزر بالطرق السلمية، والحق ان الكثير منا لا يعلم شيئا عن تلك الجزر المحتلة من قبل إسرائيل.

الملك عبد الله في بدء ولايته مد يد العون لشعبه مالا ومشاريع امتدت من جنوب المملكة إلى شرقها وشمالها وأعطى ولم يبخل على شعبه حتى انه تدخل لحماية سوق الأسهم التي فتكت بصحة المواطن وأمنه العائلي قبل تدخل الملك عبد الله.

وكان خادم الحرمين حريصا كل الحرص على استمرارية الحوار الوطني في جو من الحرية ، والكل يشهد لخادم الحرمين بالنزاهة .

(2)

عندما تولى خادم الحرمين الملك عبد الله كان من قراراته السياسية في الداخل أمره الكريم بالعفو والإفراج عن المعتقلين السياسيين ومن في حكمهم الذين عرفوا في حينه بالإصلاحيين الذين تم اعتقالهم في 16 آذار (مارس) 2004 وحكم على بعضهم بالسجن مدد مختلفة تراوحت بين ست وسبع وتسع من السنين ولحق بهم محاميهم السيد عبد الرحمن اللاحم وصدر بحقهم جميعا الذين أفرج عنهم بموجب تعهدات شخصية والذين حكم بسجنهم منعا من السفر إلى خارج المملكة وحسنا فعل الملك عبد الله ال سعود في الإفراج عنهم جميعا، وهذا الموقف يقدر للملك عبد الله شعبيا وعالميا وخاصة من منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية. المعروف أن الأمر السامي الصادر عن الملك في هذا الشأن كل لا يتجزأ وهو واجب التنفيذ أي إطلاق سراح هؤلاء جميعا من السجن وإطلاق سراحهم ليتمتعوا بحريتهم في التنقل والسفر إلى الخارج وفي إرجاء المملكة دون قيود إقتداء بسنة رسول الحرية محمد بن عبد الله عليه السلام عندما دخل مكة منتصرا وحوله لفيف من قريش في قبضة يده عندما قال لهم «اذهبوا فانتم الطلقاء» علما بأنهم اشهروا السلاح في وجهه وقتلوا وآذوا الكثير من اتباعه عليه السلام. وأذكر بموقف الملك عبد العزيز رحمه الله من الأمير عبد الله بن عسكر الذي بقي شاهرا السلاح على الملك عبد العزيز غير معترف بسلطته وسلطانه، كان موقف القائد الزعيم عبد العزيز بن سعود موقف الواثق من نفسه، فأرسل مرسولا لا يحمل السلاح إلى عبد الله بن عسكر وقال له ما قال (...) والقصة تطول وليس هذا مكان سردها، لكن مختصر القول اتفق عبد العزيز بن سعود وعبد الله بن عسكر وتعايشا وتحابا. ما أردت قوله هنا هو التأكيد على مواقف العمالقة ووالدكم عبد العزيز من بينهم عملاق في مواقفه رحيما بمواطنيه حتى الذين ناصبوه العداء واشهروا السلاح في وجهه وفي وجه قواته فانه قطع لهم وأكرمهم. انه كان قادرا على الانتقام من خصومه ولكنه كان رحيما حليما «وشعاره العفو عند المقدرة».

نناشد الملك عبد الله أن يفعّل عفوه ويفرج عن من يريد من الإصلاحيين السفر إلى الخارج كما نناشد إخوانه القيمين على الأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية أن يجعلوا حكم الملك في العفو شاملا لا منقوصا.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364